

## مساع سعودية لجمع سندات تدعم السيولة

الرياض - تسعى شركة أرامكو السعودية، المصنفة كأكثر شركة نفط في العالم، إلى جمع 10 مليارات دولار من بيع حصص في شركات تابعة، ونقل وكالة بلومبرغ للأخبار، الأحد، أن "أرامكو استعانت بشركة موبيس، أم.كو. لوضع إستراتيجية لبيع حصص في بعض الشركات التابعة"، وتطمح السعودية إلى محاكاة أبوظبي المجاورة، من خلال استخدام شركة الطاقة الحكومية لجمع مليارات الدولارات من المستثمرين، حيث تسعى المملكة إلى الحصول على السيولة لمواجهة الركود الحاد، وفق بلومبرغ.

وتأثرت المملكة هذا العام بالإغلاق الناتج عن فيروس كورونا وبترجع أسعار النفط الخام؛ ومن المتوقع انكماش الاقتصاد بنسبة 5.4 في المئة هذا العام (2020)، وهو أكبر انكماش منذ الثمانينات، وفق بيانات صندوق النقد الدولي.

وكان لشركة موبيس.أم.كو دور واسع في مساعدة شركات نفط وصندوق الثروة السيادية في سنغافورة، على جمع مليارات الدولارات سابقا، وباعت أدنوك، التي تضخ تقريبا كل النفط في الإمارات، وتعد ثالث أكبر منتج في منظمة أوبك، أسهما في ذراع بيع الوقود بالتجزئة وحقوق التأجير للعقارات وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي، بينما خلال وقت سابق من الشهر الماضي، أصدرت أرامكو سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار.

وأرامكو السعودية أكبر شركات المملكة وثاني أكبر شركة مدرجة في العالم، ومملوكة من الحكومة السعودية بأكثر من 98 في المئة، وتنتج في الظروف الطبيعية 10 ملايين برميل يوميا. ولاقت سندات أرامكو إقبالا واسعا ما يعكس الثقة في عملاق النفط السعودي من قبل المستثمرين في السوق المالية العالمية، حيث تكشف قيمة التسعير التي بلغت أرقاما كبيرة عن جاذبية الأصول رغم تحديات انهيار أسعار النفط التي لم تؤثر على مكانة الشركة.

وكانت أرامكو قد أدهشت الأسواق العالمية العام الماضي عندما فتحت دفاترها للمرة الأولى، قبل بيع السندات، لتكشف أنها الشركة الأعلى ربحية في العالم وبفارق كبير عن أقرب منافسيها.



هشام المشيشي يلتقي بالمسؤولين الفرنسيين والإيطاليين إلى جانب مستثمرين واقتصاديين

وحسب بيانات وزارة الخارجية الفرنسية، فرنسا هي السوق السياحية الأولى والشريك التجاري الأول لتونس، حيث تعمل أكثر من 1400 شركة فرنسية في البلاد بطاقة تشغيل تعادل 140 ألف عامل.

ويزور المشيشي أيضا العاصمة الإيطالية روما بدعوة من رئيس الوزراء جوزيبي كوتشي.

وتسعى إيطاليا إلى التوصل إلى اتفاقات جديدة مع الحكومة التونسية في أعقاب زيارات سابقة لوزير الخارجية والفرنسيين الإيطاليين إلى تونس قبل شهرين، من أجل احتواء موجات الهجرة غير الشرعية انطلاقا من السواحل التونسية.



### منتجات محلية على رأس الأولويات

تركز على توسيع نشاط القطاع من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية. وتؤكد الحكومة أن الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل المعايير العالمية وتفعيل الشراكة المجتمعية سيحققان التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتظهر البيانات الرسمية أن هيئة التعدين العمانية منذ تأسيسها في سبتمبر 2014 منحت أكثر من 410 تراخيص تعدينية موزعة على محافظات البلاد.

وتكشف تحركات الحكومة العمانية في ظل سياسة السلطان هيثم بن طارق، الذي خلف السلطان الراحل قابوس بن سعيد، أن تسريع وتيرة الإصلاحات بات أمرا حتميا لتأمين عائدات إضافية ترفد بها الخزينة العامة.

ورغم طرقها الأسواق المالية، حيث باعت سندات بثلاثة مليارات دولار في يوليو الماضي، يظل المركز المالي للعمان ضعيفا وتصنف وكالات التصنيف الائتماني بينها بأنه "عالي المخاطر". وتقدر وكالة ستاندر أند بورز أن الدين العماني زاد إلى نحو 49 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قياسا بنحو 5 في المئة في 2014.

ويتوقع البنك الدولي أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد العماني مع التزام مسقط بقبول إنتاج النفط، التي اتفقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وباقي حلفائها.

وتسعى عمان إلى التخفيف من الضغوط بتعزيز الإيرادات غير النفطية، وقد يتم فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة بحلول العام المقبل.

وكانت السلطنة قد كثفت تحركاتها خلال السنوات الأخيرة لخدمة خططها الاستراتيجية لتوزيع الاقتصاد ضمن رؤية 2040. وتهدف الرؤية إلى تطوير كافة مناحي الحياة بتنوع مصادر الدخل والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على صادرات الطاقة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

### القرار يدعم الشركات المحلية ويضمن عدم تأثر الأنشطة المتعلقة بالهوية والتراث

والتحقت مسقط بركب جيرانها في الخليج، وخاصة الإمارات والسعودية، في السير على هذا الدرب خاصة بعد أن تضررت موازنتها في السنوات الأربع الماضية جراء تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدابير كورونا.

وتأمل مسقط عبر تلك الرؤية في الوصول إلى تحقيق نسبة نمو تقدر بنحو 6 في المئة بحلول 2040 وأن تكون ضمن أفضل 20 دولة في العالم، وضمن العشر دول الأوائل تجاريا.

وفي هذا السياق ركزت الحكومة العمانية على عدة قطاعات لتعزيز إسهاماتها في دفع الاقتصاد، من بينها تطوير قطاع التعدين، وذلك بهدف معالجة الاختلالات المالية وزيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة.

وكانت مسقط قد وضعت قطاع المناجم والتعدين بين أهم أولويات خططها الاستراتيجية "رؤية 2040، التي

وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار في ظل تنافس دول العالم لجذب الاستثمارات. وأشارت الوكالة إلى أن قانون استثمار رأس المال الأجنبي منح عددا من الحوافز والامتيازات والضمانات، التي تسهم في استقرار الاستثمارات الأجنبية في السلطنة.

وفي وقت سابق أعلنت وزارة العمل العمانية عن الشروع في بحث خطط لإحلال المواطنين العمانيين محل العاملين الأجانب في الشركات التي تديرها الحكومة، ما يفتح أفقا جديدا لتشغيل الشباب العمانيين المقبلين بشكل متزايد على سوق العمل، وتخفيف عبء التحويلات المالية للعمال الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

وغير بعيد عن سياق الإصلاحات المتسارعة في سلطنة عمان بما في ذلك شقها الاجتماعي، سبق وأعلنت وزارة العمل بالتعاون مع جهاز الاستثمار، عن تنفيذ خطط لإحلال أولوية توظيف للمواطنين في المهن القيادية والإشرافية في الشركات الحكومية.

وأكد وزير العمل محاد بن سعيد باعوين حينها، على ضرورة الإسراع في إحلال القوى العاملة الوطنية محل القوى العاملة الوافدة، لافتا إلى أهمية تدريب وتأهيل القوى العاملة الوطنية والاستفادة من الخدمات، التي تقدمها الوزارة في هذا الجانب.

وشدد على مبادرة الوزارة لتقليل الصعوبات وتقديم التسهيلات اللازمة وتبسيط الإجراءات لتعزيز إسهام الشركات الحكومية في توفير وظائف جديدة للعمانيين سواء بشكل مباشر فيها، أو في الشركات التي تتعاقد معها من الباطن.

# سلطنة عمان تعلن خطة لتنظيم الاستثمار

## حظر أنشطة اقتصادية

### على الأجنب لحماية الشركات المحلية

بدأت سلطنة عمان تنفيذ خطة لتنظيم الاستثمار الأجنبي عبر ضبط قائمة تحظر استثمار الأجنب في قطاعات معينة، خصوصا ذات الخاصية التراثية على غرار صناعة الخناجر والحلوى والمنتجات الحرفية والخياطة، في خطوة لحماية المنتج المحلي والشركات الصغيرة والمتوسطة وفرض أولوية المستثمر العماني في ظل إصلاحات قطاع الأعمال.

مسقط - انطلقت سلطنة عمان في تطبيق خطة حظر الاستثمار الأجنبي في القطاعات الصناعية الحيوية، التي تشكل رافدا للاقتصاد ومصدرا للوظائف للعمانيين، في مبادرة تعكس حرص السلطات على الحفاظ على المشاريع وتوطين الوظائف.

وقالت الوكالة إن القرار "يهدف إلى حماية المنتج المحلي ومشاريع ريادة الأعمال في ظل الأولوية، التي تعطىها الحكومة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعزز الاقتصاد العماني، ويمكن للمستثمر العماني الاستثمار في جميع الأنشطة المحظور مزاولة الاستثمار الأجنبي فيها".

ويتيح القرار الفرصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للعمانيين بهذه القطاعات، وضمان عدم تأثر المشاريع والأنشطة المتعلقة بالهوية الوطنية والتراث العماني.

وأفادت الوكالة، أن المستثمر الخليجي سيعامل معاملة المستثمر العماني في مزاولة الأنشطة الاقتصادية في السلطنة، مع مراعاة الاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، حرصا من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين

الأحد أنه "من بين هذه الأنشطة صناعة الحلوى العمانية وصناعة الخناجر العمانية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للخناجر العمانية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للمنتجات الحرفية، وتفصيل وخياطة وحياكة

الأحد أنه "من بين هذه الأنشطة صناعة الحلوى العمانية وصناعة الخناجر العمانية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للخناجر العمانية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للمنتجات الحرفية، وتفصيل وخياطة وحياكة



# اقترب تفعيل البريكست يصد سلاسل مطاعم البطاطا والسمك الأيرلندية

## استيراد الدرنات من بريطانيا سيصبح محظورا أواخر ديسمبر

يعني حقوقا جمركية وتغيرت كثيرة عند الحدود بين بريطانيا وأيرلندا. وبغية استمرار واردات البطاطا البريطانية، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يمنح بريطانيا صفة "البلد الثالث" التي تحولها تصدير منتجاتها الغذائية، وهي عملية "الآن تطلق سوى في ختام المفاوضات التجارية" ما بعد بريكست، بحسب وزارة الزراعة الأيرلندية.

ويؤكد دوغان بأن "السوق الأيرلندية تنتج نوعية جيدة من البطاطا"، لكنه يخشى ألا ينتج المزارعون الكمية الكافية أو النوعية اللازمة لتلبية الطلب النهم على البطاطا المحلية في أيرلندا.

ويؤكد دوغان أن الضلع في هذا الشأن قادر على تمييز فارق كبير بين البطاطا المزروعة في بريطانيا وتلك التي تنمو في حقول أيرلندا، وذلك نتيجة اختلاف التربة والتقنيات الزراعية.

وبالإضافة إلى مسألة البطاطا، يختلف الأوروبيون والبريطانيون في مفاوضاتهم التي لا تنتهي على مسألة النفاذ إلى مناطق الصيد بعد البريكست، ويخشى الأيرلنديون أن يجرموا من السمك في نهاية المطاف.

وفي حال عدم التوصل إلى أي اتفاق، قد يجرم الصيادون الأيرلنديون بالكامل من النفاذ إلى المياه البريطانية التي تستفيد منها دبلن راهنا بدرجة كبيرة، ما قد يهدد بدوره أبرز أطباق هذه المطاعم ألا وهو السمك والبطاطا المحلية.

ويعني حقوقا جمركية وتغيرت كثيرة عند الحدود بين بريطانيا وأيرلندا. وبغية استمرار واردات البطاطا البريطانية، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يمنح بريطانيا صفة "البلد الثالث" التي تحولها تصدير منتجاتها الغذائية، وهي عملية "الآن تطلق سوى في ختام المفاوضات التجارية" ما بعد بريكست، بحسب وزارة الزراعة الأيرلندية.

ويؤكد دوغان بأن "السوق الأيرلندية تنتج نوعية جيدة من البطاطا"، لكنه يخشى ألا ينتج المزارعون الكمية الكافية أو النوعية اللازمة لتلبية الطلب النهم على البطاطا المحلية في أيرلندا.

ويؤكد دوغان أن الضلع في هذا الشأن قادر على تمييز فارق كبير بين البطاطا المزروعة في بريطانيا وتلك التي تنمو في حقول أيرلندا، وذلك نتيجة اختلاف التربة والتقنيات الزراعية.

وبالإضافة إلى مسألة البطاطا، يختلف الأوروبيون والبريطانيون في مفاوضاتهم التي لا تنتهي على مسألة النفاذ إلى مناطق الصيد بعد البريكست، ويخشى الأيرلنديون أن يجرموا من السمك في نهاية المطاف.

وفي حال عدم التوصل إلى أي اتفاق، قد يجرم الصيادون الأيرلنديون بالكامل من النفاذ إلى المياه البريطانية التي تستفيد منها دبلن راهنا بدرجة كبيرة، ما قد يهدد بدوره أبرز أطباق هذه المطاعم ألا وهو السمك والبطاطا المحلية.

تواجه مطاعم البطاطا الأيرلندية مصيرا مجهولا مع اقتراب تنفيذ البريكست، حيث سيحظر القانون استيراد البطاطا البريطانية ما سيلغي تقديم أطباق السمك والبطاطا الشهيرة الأمر الذي يهدد مستقبل سلاسل المطاعم.

دبلن - يهدد اقتراب تنفيذ البريكست سلاسل مطاعم البطاطا في أيرلندا، حيث سيمنع القانون استيراد هذه المواد ما يهدد ربحية المطاعم والألاف من الوظائف التي باتت على محك الضغوط.

وفي أقدام مطعم للبطاطا في دبلن، تقلى إحدى الموظفات أصابع البطاطا البريطانية في زيت يغلي لإعداد طبق يستسيغه الأيرلنديون قد يصبح عمّا قريب من الماضي بسبب البريكست.

ويفضل هذا الفرع التابع لسلسلة "ليو بوردوك" التي فتحت أبوابها سنة 1913، كغيره من مطاعم كثيرة في أيرلندا، استيراد البطاطا من بريطانيا بدلا من استخدام الإنتاج المحلي لإعداد هذه الأصابع المقرمشة من الخارج والطرية من الداخل، التي هي جزء لا يتجزأ من طبق السمك والبطاطا المحلية الشهير.

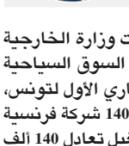
وقد أبلغت الحكومة الأيرلندية أصحاب المطاعم منذ فترة قصيرة بأن استيراد الدرنات من بريطانيا سيصبح محظورا في الوضع الراهن مع انتهاء الفترة الانتقالية للبريكست في الحادي والثلاثين من ديسمبر.

وتبقى بريطانيا التي انسحبت رسميا من الاتحاد الأوروبي في يناير الماضي، خاضعة للقواعد الأوروبية إلى غاية هذا التاريخ، غير أن عمليات

# زيارات خارجية لرئيس الحكومة التونسية دعما للاقتصاد

تونس يوم 29 أكتوبر الماضي خلفا ثلاثة قتلى. ووصل بعدها بأسبوع وزير الداخلية الفرنسي جيرالد درامانان في مسعى لتيسير عمليات ترحيل متشددتين تونسيين من فرنسا.

وتعيش في فرنسا أكبر جالية تونسية في الخارج حيث يبلغ تعدادها أكثر من 600 ألف مهاجر.



هشام المشيشي يلتقي بالمسؤولين الفرنسيين والإيطاليين إلى جانب مستثمرين واقتصاديين

وحسب بيانات وزارة الخارجية الفرنسية، فرنسا هي السوق السياحية الأولى والشريك التجاري الأول لتونس، حيث تعمل أكثر من 1400 شركة فرنسية في البلاد بطاقة تشغيل تعادل 140 ألف عامل.

ويزور المشيشي أيضا العاصمة الإيطالية روما بدعوة من رئيس الوزراء جوزيبي كوتشي.

وتسعى إيطاليا إلى التوصل إلى اتفاقات جديدة مع الحكومة التونسية في أعقاب زيارات سابقة لوزير الخارجية والفرنسيين الإيطاليين إلى تونس قبل شهرين، من أجل احتواء موجات الهجرة غير الشرعية انطلاقا من السواحل التونسية.

تونس - انطلق رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي في زيارات نحو بلدان أوروبية لحشد الدعم الاقتصادي لبلاده في ظل أزمة اقتصادية خانقة يترجمها عجز قياسي في الموازنة وارتفاع البطالة ومطلبية نقابية واجتماعية كبيرة.

وبدا رئيس الحكومة التونسية مساء السبت بزيارة إلى باريس في بداية زيارة رسمية بدعوة من رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستكس.

ويتضمن جدول أعمال الزيارة بشكل خاص البحث في ملف الهجرة والتعاون الاقتصادي في وقت تشهد فيه تونس احتجاجات اجتماعية واضرابات في أنحاء البلاد للمطالبة بتحسين ظروف العيش وبمشروعات للتنمية.

ويرافق المشيشي في زيارته وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير السياحة ورجال أعمال من منظمة الأعراف.

والزيارة هي الأولى للمشيشي إلى الخارج منذ توليه منصبه في سبتمبر الماضي والتي ستقوده في وقت لاحق أيضا إلى العاصمة الإيطالية روما.

وحسب ما أفادت به رئاسة الحكومة، سيلتقي رئيس الحكومة خلال هذه الزيارة بعدد من كبار المسؤولين السياسيين الفرنسيين والإيطاليين إلى جانب مستثمرين وفاعلين اقتصاديين.

وقاتي الزيارة إلى باريس بعد أسابيع من الهجوم الإرهابي في كنيسة نوتردام بمدينة نيس والذي نفذه متشدد



الوضع صعب، لأن تأمين السلع لن يعود مضمونا في يناير مع انتهاء الفترة الانتقالية

وفي غياب اتفاق ينظم هذه العلاقة، تجرى التبادلات بين الطرفين وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، ما